



قراءة في النظام التعليمي بالعراق ...

## الواقع والتحديات

بقلم: د. منى الموسوي  
جامعة بغداد

المجتمعات للاندماج في الاقتصاد العالمي في عالم دائم التغيير .

وأصدرت منتظمة اليونسكو أربعة مبادئ للتعليم هي: التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للعيش مع الآخرين، وتعلم المرء ليكون، ولا ترتبط هذه المبادئ بمرحلة ولا بزمان محدد، وإنما هي مفهوم للتعليم مدى الحياة، أي التعليم المتكامل والمستمر الذي يجعل المجتمع كله مجتمعاً دائماً التعليم ويوفر فرص التعلم لكل فرد .

وتشير التقارير الدولية إلى أن مستوى التعليم في الوطن العربي متخلف ويحتاج إلى إصلاحات عاجلة بالرغم من استفادة معظم الأطفال من التعليم الإلزامي وتقلص الفجوة بين الجنسين في التعليم، إلا أن هنالك فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية وما تحتاجه المنطقة لتحقيق أهدافها الإنمائية الحالية والمستقبلية .

أثبتت التجارب الدولية المعاصرة أن بداية تقدم أية دولة من دول العالم انطلقت من بوابة التعليم، لذلك نجد عمليات الإصلاح في المنظومة التربوية والتعليمية لا تتوقف كونها تتطور بتطور المجتمعات وبالارتقاء في الأداء الاقتصادي والكفاءة والقدرات، وأصبح جوهر الصراع العالمي هو التنافس على تطوير هذه المنظومة . وتسعى حكومات الدول المتقدمة إلى إعطاء قطاع التربية والتعليم أولوية استراتيجية في برامجها وسياساتها لإدراكها التام بأنه أحد الوسائل الرئيسية لدفع التنافسية الاقتصادية والتنمية المستدامة القائمة على مبادئ الحكم الرشيد، الأمر الذي يعبر عنه إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع، وما يحصل عليه من اهتمام . ويلعب التعليم دوراً محورياً في مكافحة الفقر والنمو الاقتصادي على مستوى الأسرة والمجتمع، كما أنه يعبر عن طموحات



وأقوى النظم التربوية والتعليمية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط عندما وصل إلى قمة عطائه في عام 1975 وحتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، إذ فاز بجائزة اليونسكو العالمية التابعة للأمم المتحدة في عام 1982، إلا أنه لم يستطع مواكبة التطور والتقدم العلمي الذي شهده العالم والانفجار المعرفي والمعلوماتي بسبب الحروب والإنفاق العسكري.

وبدأ الواقع التربوي في العراق بالتردي منذ عام 1990، بعد فرض الحصار الاقتصادي والثقافي وحتى الاجتماعي، فانخفضت ميزانية التعليم في الناتج القومي حتى وصلت إلى 1%، وبقيت أكثر من 1000 مدرسة مشيدة بالطين، وبلغت نسبة المدارس التي بلا مرافق صحية في المحافظات 80%، وإن وجدت هذه المرافق فإنها غير صالحة الاستخدام، وازداد عدد الطلبة في القاعة الدراسية الواحدة حتى وصل في بعضها إلى 70 طالباً، نصفهم يفترشون الأرض، مع ندرة أو انعدام المستلزمات التعليمية والوسائل المساعدة في عملية

### النظام التعليمي في العراق . . الواقع والتحديات

تمتد الدورة التعليمية الرسمية في العراق إلى 12 سنة، منها 6 سنوات إلزامية لمرحلة التعليم الابتدائي الذي يبدأ من عمر 6 سنوات، يتبعها 3 سنوات للمرحلة المتوسطة، ثم 3 سنوات لمرحلة التعليم الثانوي، الذي ينقسم إلى ثانوي عام علمي أو أدبي، وثانوي مهني صناعي أو زراعي أو تجاري. وهناك أيضاً معهد المعلمين ومدة الدراسة فيه 5 سنوات بعد التعليم المتوسط، ويمكن للطلاب الذين يnehون المرحلة الثانوية ويحصلون على مؤهلات الحد الأدنى للمتابعة أن ينضموا مباشرة إلى الجامعات أو المعاهد الفنية التي تمتد الدراسة فيها لمدة أربع سنوات كحد أدنى، ويستطيع طلاب معهد المعلمين وكذلك طلاب الثانوي المهني بأنواعه الذين يحصلون على درجات ممتازة في الامتحانات النهائية أن يلتحقوا بالكليات والجامعات لمتابعة تعليمهم العالي.

كان للنظام التعليمي في العراق تاريخاً بارزاً كأفضل

يشير إلى أن حوالي 40% من العراقيين هم أطفال دون الخامسة عشرة من العمر، فإن هنالك معلومات تشير إلى أن نحو 50% من أطفال العراق هم اليوم خارج المدارس. ويبين التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام 2010، أن العراق لا يزال خلف الركب مقارنة بمعظم البلدان في المنطقة نتيجة لعقود من الصراع والعقوبات، فقد انخفضت جودة التعليم الرسمي وإمكانية الحصول عليه بما يؤثر سلباً في معدلات الالتحاق بالدراسة في جميع مستويات التعليم. وأدى التراجع في نظام التعليم إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدارس، وتبقى مسألة الأمية تشكل مصدر قلق حيث يبلغ المعدل الوطني لمحو الأمية حالياً 80% تقريباً بين الأطفال بعمر 10 سنوات فما فوق، وتتأثر النساء بشكل خاص بظاهرة الأمية خاصة في المناطق الريفية.

وتسأل: ماذا سيكون مستقبل المجتمع في العراق في ظل هذا الجيل إن لم تستدرك الأمور؟. الجواب بالتأكيد سيكون لهذه النتائج تداعيات سياسية واجتماعية

**بعد فرض الحصار عام 1990 بدأ الواقع التربوي في العراق بالتردي، فانخفضت ميزانية التعليم في الناتج القومي حتى وصلت إلى 1%، وبقيت أكثر من 1000 مدرسة مشيدة بالطين، وبلغت نسبة المدارس التي بلا مرافق صحية في المحافظات 80%، وازداد عدد الطلبة في القاعة الدراسية الواحدة حتى وصل في بعضها إلى 70 طالباً، نصفهم يفترشون الأرض.**

واقصادية خطيرة .

**جهود الإصلاح الحالية.. إلى أين؟**

بالرغم من التعثر الذي شهده قطاع التعليم في العراق خلال الفترة المنصرمة، إلا أن هنالك عملية إصلاح مستمرة في هذا القطاع، ولكن النتائج مازالت غير منظورة ونسب الإنجاز غير مقنعة إلى حد ما. فالإصلاح يجب أن يشمل كافة مكونات النظام التربوي كالمناهج، والاختبارات، والتقويم، والإدارة المدرسية، والإشراف التربوي، وتنمية القوى البشرية، وإعداد المعلمين وتدريبهم، وكذا التشريعات التربوية فضلاً عن البنية التحتية للمؤسسات التربوية والتعليمية، كالبنائات، والمختبرات، والتجهيزات، وأدوات البحث العلمية المختلفة، ووسائل الإيضاح والاتصال الإلكترونية الحديثة وغيرها من الوسائل العملية التي تساعد الطالب على اكتساب المعرفة. ومنذ بداية عام 2004 إلى الآن، عقدت العديد من المؤتمرات والندوات لمناقشة واقع قطاع التربية والتعليم، ساهمت فيها العديد من الجهات الحكومية

التعلم والتعليم، وانخفض دخل المعلم مما أثر في دوافعه للعمل، وتسرب الطلاب من مقاعد الدراسة كما تسربت أكفاً العناصر التربوية نتيجة للظروف الاقتصادية، وأهمل إعداد الكادر التربوي والتعليمي، فانعزل عن العالم لأكثر من عقد وتدنت نوعية التعليم والتعلم، وتقادمت المناهج الدراسية وتوقف نمو النظام التربوي.

وبعد انهيار النظام السابق عام 2003، ازدادت الحالة تدهوراً وتفاقمت ودخلت تحديات أخرى، تمثلت بتوقف التنمية والإعمار، وانعدام الوضع الأمني واستفحال الإرهاب بمختلف أشكاله، والتهجير القسري وعمليات الاختطاف والاعتقالات،

والفساد المالي والإداري. وبناء على المسوحات التي أجريت عام 2004، فإن 80% من المباني المدرسية تحتاج إلى إصلاحات وإعادة تأهيل، حيث لا يتوفر في 50% منها الحد الأدنى من الشروط الصحية، مع نقص حاد في عدد المؤسسات التعليمية بلغ أكثر من 4500 مدرسة، ويبدو أن

وزارة التربية في ظل النظام السابق لم تأخذ في الحسبان نسبة النمو الطبيعي للسكان والتي تبلغ 2% سنوياً على أقل تقدير. وحالياً نجد نسبة كبيرة من المدارس تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث، والبعض الآخر بأربع فترات، فضلاً عن مشكلة الكثافة العددية التي تعاني منها بعض المدارس خاصة في المناطق ذات الزخم السكاني العالي وضآلة الموازنات المالية، مما أدى إلى تأثيرات سلبية بالغة في الخطة الدراسية، فتقلص عدد الساعات الدراسية المقررة وألغيت بعض الدروس والنشاطات، فضلاً عن ضعف دور الجهات التي تعمل على تقويم مؤشرات الأداء للمؤسسات التعليمية فانخفض المستوى العام فيها، وامتدت ظاهرة المحاصصة مقيبة الصيت في مناصب القيادات التربوية لتزداد الأمور سوءاً، وبلغ عدد المهجرين واللاجئين أكثر من 3 ملايين شخص، 20% منهم هم من الأطفال في سن المرحلة الابتدائية.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار نتائج أوسع مسح وطني نفذه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، في عام 2008، والذي

ورغم أن الوزارة بدأت في محاسبة القائمين على العملية التربوية وفق مبدأ الثواب والعقاب وتحميلهم مسؤولية تدني المستوى العلمي للطلبة، كما أنه حصل تحسين للوضع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المهنة التعليمية، إلا إنه لم يرتقي بعد إلى ما يعزّز شعورهم بكبرياتهم المهني ويضعهم على درجة من التقارب مع غيرهم من المهنيين. وما زال التعليم في رياض الأطفال مهملًا، والمطلوب العمل الجاد لحماية الطفولة المبكرة واعتبار رياض الأطفال جزءًا لا يتجزأ من النظام التربوي والتعليمي أسوة بالمرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

ومن اللافت للنظر، عودة العملية التعليمية لتمارس عملها التربوي بعد غياب استمر أكثر من ثلاثة عقود، وهو أبرز ما حدث من تطور في قطاع التربية والتعليم، فضلًا عن ظاهرة التعليم الخاص والأهلي في العراق، فبدأت المدارس الخاصة بالافتتاح في محافظتي البصرة وبغداد لتمتد إلى المحافظات الأخرى، بعد إقرار نظامها بموجب

القرار رقم 3 لسنة 2004، والذي اشترط توفر معايير معينة، إذ على المؤسسين أن يكونوا حاصلين على مؤهل تربوي، ويجب أن لا يقل عددهم عن 3 أشخاص، وأن تكون هناك بناية خاصة للمدرسة تتوفر فيها المرافق الخدمية ووسائل الترفيه والمختبرات وقاعات حاسوب ووسائل الإيضاح.

ووفرت هذه المدارس -المجازة رسميًا من قبل وزارة التربية العراقية- فرصة لحصول التلاميذ على تعليم جيد، ودروس الكمبيوتر، ولغات أجنبية كالفرنسية والروسية والألمانية وغيرها فضلًا عن الإنجليزية. ولا تختلف المناهج الدراسية الأساسية في المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية، ويخضع التلاميذ فيها إلى الامتحانات النهائية التي تضعها وزارة التربية، واحتفظت الوزارة بحق تحديد نسبة أجور المدرسين العاملين في المدارس الخاصة، لتكون مساوية لأجور المدرسين في المدارس الحكومية.

وبذلك تأسست معاهد ومدارس ابتدائية وثانوية ومهنية

ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وساعدت في تشخيص ومعالجة جانب من المعوقات في هذا القطاع، وتركزت عملية الإصلاح في جانبين، الأول: المناهج التدريسية بالرغم من أن التغييرات التي طرأت عليها لم تكن جوهرية، والثاني: الإشراف التربوي. وعلى مستوى التشريع، نص الدستور العراقي المستفتى عليه من قبل الشعب العراقي عام 2005، المادة 33 ما يأتي:

أولاً: التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية.

ثانياً: التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحلهم.

ثالثاً: تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية، بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ.

رابعاً: التعليم الخاص والأهلي مكفول، وينظم بقانون.

وهناك إعادة صياغة لنصوص الدستور، وكما جاء في النسخة المنشورة حالياً على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب العراقي، (المادة 38)، فقد تم تعديل النص أولاً إلى (التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع، وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وتكفل الدولة مكافحة الأمية).

ورغم أن حكومة العراق تضع التعليم في سلم أولوياتها حيث رفعت نسبة مخصصات الميزانية إلى 10% في عام 2010 من إجمالي الإنفاق الحكومي، إلا أن هذه النسبة تعد من أهم المعوقات التي تقف أمام تطوير واقع المدارس في العراق، كما تعد قليلة إذا ما قورنت بما خصصه العراق لقطاع التربية والتعليم في ثمانينيات القرن الماضي (28%) من الموازنة، أو إذا ما قورنت بما تخصصه دول الخليج العربي (20-25%) من الموازنة سنوياً لهذا القطاع، وبالرغم من غياب الاستراتيجية لمعالجة الكثافة العددية للطلبة، إلا أنه يمثل برأي وزارة التربية حلاً استثنائياً لاستيعاب العدد الكبير من الطلبة، ومنحهم فرصة التعليم.

**بعد انهيار النظام السابق عام 2003، ازدادت الحالة تدهوراً وتفاقت، وأصبحت 80% من المباني المدرسية تحتاج إلى إصلاحات وإعادة تأهيل، مع نقص حاد في عدد المؤسسات التعليمية بلغ أكثر من 4500 مدرسة، مما أدى إلى أن نسبة كبيرة من المدارس تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث فترات.**



للسلام والمجلس الثقافي البريطاني تنفيذ برامج التعليم هناك بصورة مشتركة، وحقق الإقليم طفرات نوعية وكبيرة في القطاع التربوي شأنه شأن باقي القطاعات الحياتية الأخرى وهذا يعود لعوامل أساسية منها الاستقرار السياسي والأمني، فازدادت قدرة الأفراد على الوصول إلى التعليم بحيث أصبحت نسب التحاق التلاميذ في المدارس تقترب من الـ100% وغياب شبه كامل لظاهرة التسرب من المدارس، بالرغم من أن مدارس الإقليم تعاني نقصاً في الكادر التدريسي والمستلزمات التعليمية، والزخم الكبير للطلبة. وأقدمت مؤخراً وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان العراق على خطوات كبيرة وجريئة، تمثلت بتطبيق نظام تربوي جديد في المدارس التابعة للوزارة مع تغيير شامل وجذري للمناهج التعليمية القديمة، وانتشرت المدارس الأهلية والخاصة، وبما أن الإقليم يمر حالياً بمرحلة جذب الاستثمارات الأجنبية مما يولد الحاجة لتعليم اللغات الحية، انتشرت المدارس الخاصة لتعليم اللغة الإنجليزية والألمانية والفرنسية وغيرها.

وورش ورياض أطفال أهلية، وبدأت باستقطاب الطلبة المتفوقين وذوي القدرات العلمية، وفتحت آفاق جديدة في تطور العلم، واستقطبت أعداد كبيرة من التربويين والمدرسين المتقاعدين والأساتذة والخريجين الذين لا يملكون أية وظيفة في القطاع الحكومي. وشهدت هذه المدارس إقبالا كبيرا للطلبة وارتفعت أعدادها تدريجياً حتى بلغت أكثر من 500 مدرسة أهلية، حسب إحصائيات غير رسمية، ويرى مراقبون أن الواقع التعليمي في العراق يتجه نحو التخصص، وهناك من يطالب باستقلالية المؤسسة التعليمية في العراق بعيداً عن المحاصصة والطائفية وأن تترك لها حرية تطبيق فلسفة التربية وأهدافها ومناهجها ووسائلها وفق أسس علمية تواكب تقنيات العصر ومتطلبات المرحلة.

### إقليم كردستان العراق.. حالة خاصة

تعرض نظام التعليم في إقليم كردستان العراق إلى أضرار أقل في مرافق البنية التحتية وخدمات التعليم، إذ تولت منظمة اليونسكو مع صندوق اليونيسيف والمعهد الأمريكي